

التعليم الفني والتدريب المهني

عماد التنمية الاقتصادية

العمل وبما يؤدي إلى خفض نسبة البطالة وتحسين مستوى المعيشة لقطاع واسع من الشباب وعلى هذا الأساس يشهد مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة صناعة نشاطاً كبيراً من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الخاصة بإنشاء المعاهد التقنية والمهنية والصناعية سواء الجاري تنفيذها وإعداد الأيدي العاملة لدخول سوق العمل بهارات وكفاءات تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

● في ضوء توجيهات فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالاهتمام بالتعليم والفنى والتدريب المهني وإيلاء جل الرعاية والاهتمام بهذا الجانب باعتباره الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية لبلادنا من خلال تأهيل التقنية والمهنية والصناعية سواء الجاري تنفيذها وإعداد الأيدي العاملة لدخول سوق العمل بهارات وكفاءات تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

صناعة / إبراهيم القرضاوي

العامل نائب الوزير والعميد / عبد الواحد محمد البختي محافظ محافظة صناعة رئيس المجلس المحلي وبحضور مدير مكتب فرع والتدريب المهني وأهمية الشراكة بين التعليم الفني والتدريب المهني والقطاع الخاص أهمية محالس التعليم الفني والتدريب المهني والتقني).

●

(مفهوم التعليم الفني)

وبحلول التعريف بالتعليم الفني

والتعريف على ذلك التقييم المنهجي - أهداف التعليم الفني والتدريب والتدريب المهني وقد عرفته منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) في المادة الأولى بدورهما الخامس والعشرين بأنه يعني جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن دراسة التكنولوجيا والعلوم المتصلة بها واحتساب المهارات العلمية والدرايات والمواقف والمدارك المترتبة بالدراسات الشاملة وهذه تكثيف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى المعرفة العامة (أهداف التعليم الفني).



عبد الغني علي علامه

خطتنا تشمل تنفيذ وإنشاء العديد من المعاهد

● وعن أهداف

خطة المكتب أشار قاتل: ● في ضوء توجيهات فخامة الأخ / عبد الله صالح رئيس مجلس المحافظة على وجاهة التنمية الشاملة وعلى وجه الخصوص تنمية الموارد البشرية المساندة للحكومة بإعطاء الأولوية والاهتمام وكذا توجيهاته للحكومة بالاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني كرسالة الأصيلة للبلدان الذي يدوره يعد ويؤهل الأيدي العاملة لدخول سوق العمل بمهرات وكفاءات تتناسب مع احتياجات سوق العمل بما يؤدي إلى حفظ نسبة المعيشة لقطاع واسع من الشباب الذين يبحثون عن فرص العمل.

وبناءً على خطة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني الهدف إلى رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني إلى ١٥٪ من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي وهذه الخطوة تتطلب تناقص كمية الانتاج لدى القطاع الخاص بذلك تبرز عملية تخفيف الأجور الحدية وبالتالي ترتفع نسبة البطالة والفقر في المجتمع وبذلك يلبي احتياجات الدين بجهود الملايين المطلوب تناهيل المخرفات بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل والقطاع الخاص لما من شأنه توفير فرص العمل لهؤلاء المخرفات وتحقيق من ظاهرة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للناس فالآيدي

المالية الماهرة لا تعرف الفقر. ● صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥م بإنشاء صندوق التدريب المهني والتكنولوجى وتطوير المهارات.

● صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٦٧) للعام ١٩٩٥م الخاص بتشكيل المجلس الوطنى للتدريب المهني والتقني والتقني في مختلف مستويات العمل المهني مادون المستوى الاختصاصي وذلك بما يلبي احتياجات العمل وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٩م بشان إعادة تشكيل المجلس الوطني للتدريب المهني والتكنولوجى.

● صدور القرار الجمهوري رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠١م بإنشاء وزارة التعليم الفني والتدريب المهني. ● صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٠٢م) المنصنة الموافقة على خطة رفع الطاقة الاستيعابية لمخرجات التعليم الفني والتدريب المهني والتكنولوجى والتقني.

● صدور قرار مجلس الوزراء رقم

ولتسليط الضوء على ذلك التقييم الآخر / المهندس عبد الغنى علامه المدير العام للمكتب بالمحافظة حيث تحدث في الدوام حول أهمية التدريب المهني والتكنولوجى والنشاط الحالى فقال: - إن التعليم الفني والتدريب المهني هو عماد التنمية الاقتصادية والسبيل الأمثل للقضاء على البطالة بين أوساط الشباب وقد أكد ذلك فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس رئيس الجمهورية بأن هذا العصر الذي يتميز بالمستجدات والتطورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية تتعذر على مدى الخبرة المكتسبة وصناعة المعرفة والمهارات التقنية التي يمتلكها رأس المال البشرى.

ومن هنا تلازم العلاقة بين

التعليم الشاملة والتعليم وخصوصاً بأعتباره أهم الروافد التي تصب في مشاريع التنمية وسوق العمل من خلال احتياجاته من المخرجات المؤهلة ذات الكفاءات المهنية التي تمكنتها من التكيف مع المتغيرات التكنولوجية.

وبهدف تكثيف الجهود الرامية لتحسين مدى ارتقاء برامج التعليم الفني والتدريب المهني بمتطلبات التنمية الشاملة ولهذه التكثيف الجهود المخططة لتحقيق قفزة تنموية

كمية ونوعية وإحداث التغيير المطلوب في أساليب العمل والانتاج فقد تعددت الأسباب لدعم التعليم الفني والتدريب المهني ورفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات واحد من تفاقم ظاهرة الإقبال على مؤسسات التعليم الثانوى والتعليم العالى الأكاديمى ونمو البطالة بين مخرجاتها.

وفي ظل الاهتمام المتزايد من قادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ رئيس الجمهورية بمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني كأحد رواد التنمية الشاملة فقد تم إصدار عدد من القرارات الجمهورية وقرارات من رئاسة مجلس الوزراء والقرارات الوزارية الداعمة لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني على النحو التالي:

- صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥م بإنشاء صندوق التدريب المهني و وذلك بما يلبي احتياجات العمل وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٩م بشان إعادة تشكيل المجلس الوطني للتدريب المهني والتكنولوجى.

● صدور القرار الجمهوري رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠١م بإنشاء وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.

● صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٠٢م) المنصنة الموافقة على خطة رفع الطاقة الاستيعابية لمخرجات التعليم الفني والتدريب المهني والتكنولوجى والتقني.

● صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠١م بإنشاء وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.

● صدور قرار مجلس الوزراء رقم